أحدث تقارير «كريدي أجريكول برايفت بانكنغ» يتوقع نمواً مستداماً للاقتصاديين الإماراتي والسعودي

اشار أحدث تقارير البحوث لبنك «كريدي أجريكول برايفت بانكنغ» للخدمات المصرفية الخاصة والصادر تحت عنوان» تعليقات حول الاقتصاد الكلي – آفاق شرقية واعدة» تحديث ببيانات منطقة مينا»، وجود نمو اقتصادي مستدام في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مقارنة مع سائر دول منطقة مينا.

وفي سياق تعليقه على التقرير، قال الدكتور بول ويتروالد، كبير المحللين الاقتصاديين لدى لبنك «كريدي أجريكول برايفت بانكنغ» للخدمات المصرفية الخاصة «مع تسجيل مؤشر مديري المشتريات الإماراتي رقماً قياسيا جديدا، عكست طلبيات الشراء والتصدير الجديدة مجدداً قوة النمو الاقتصادي الإماراتي بالتزامن مع استدامة نمو فرص العمل فيها. وفي السياق ذاته، سجل مؤشر مديري المشتريات السعودي رقماً قياسياً جديداً أيضا بالتزامن مع ارتفاع حجم الانتاج والطلبيات الجديدة».

وأضاف قائلا «تشير التقارير إلى ارتفاع الطلب المحلي والتصديري في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وما يثير الاهتمام أن بيانات مؤشرات مديري المشتريات التي تم تسجيلها خلال فترة زمنية محدودة أشارت بوضوح إلى أن نفس الدول الرائدة (الإمارت والسعودية) والمتباطئة النمو (مصر ولبنان)، لا تزال تشغل نفس المواقع من حيث الأداء الاقتصادي في منطقة مينا».

مؤشر مديري المشتريات يشير إلى أن نفس الدول الرائدة والمتباطئة النمو لا تزال تشغل نفس المواقع في منطقة مينا

بول ويتروالد

فقد سجل مؤشر مديري المشتريات الإماراتي رقماً قياسيا جديداً حين ارتفع إلى 58.4 نقطة في أغسطس 2014. وتزامن هذا الرقم القياسي مع ارتفاع تكاليف مدخلات ومخرجات انتاج الشركات. وقد يساعد ذلك في تمديد فترة الاتجاه التصاعدي لمؤشرات أسعار المستهلكين (2.3%+ على أساس سنوي في الإمارات خلال شهر يوليو و3.4%+ في دبي).

وفي السعودية، بلغ مؤشر مديري المشتريات الرئيسي (اقتصاد القطاع الخاص غير النفطي) أعلى مستوياته منذ يوليو 2011 مسجلاً 60.7 نقاط في أغسطس الماضي. وتؤدي أحدث بيانات سلسلة مؤشرات مديري المشتريات إلى تقييم متفائل لمعدل النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام 2014. وفي هذا السياق، تشير أحدث إحصاءات مؤسسة النقد السعودي (ساما) مشاعر الارتياح بمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال النصف الثاني من العام الحالي بأكثر من 10% على أساس سنوي. وقد ثبتت صحة هذه التوقعات بالنسبة لأسعار الشراء وتكاليف استخدام موظفين جددا. وعلى صعيد مؤشرات أسعار المستهلكين، انخفض معدل التضخم السنوي بشكل طفيف ليسجل 2.6%+ في يوليو الماضي.

مؤشر مديري المشتريات الإماراتي يسجل مستوى قياسياً جديداً بواقع 58.4 نقطة في أغسطس 2014

المشتريات في مصر مساراً متعرجاً منذ الربيع الماضي. إذ إن المؤشر عاود اعتلاء نقطة التوسع / الانكماش البالغة 50 نقطة ليسجل 51.6 نقطة في أغسطس بعد انكماشه في يوليو الماضي. وشهد شهر أغسطس الماضي ارتفاع الانتاج وحجم الطلبيات الجديدة للأسواق المحلية وأسواق التصدير. ولكن رغم هذه المؤشرات الإيجابية، فيما لوتم طرح Misery Index في مصر (أي مجموع معدلي البطالة والتضخم)، لكان قد أسفر عن نتائج سيئة. فقد انكمش معدل البطالة الذي يشكل جزءً من معادلة مؤشر مديري المشتريات بالفعل، بينما ارتفعت أسعار مدخلات ومخرجات الانتاج.

وكما هو متوقع، ادت زيادة أسعار الكهرباء ومعدلات الدعم في يوليو الماضي إلى تخفيض القوة الشرائية للعائلات المصرية، حيث بلغت مؤشرات أسعار المستهلكين أعلى مستوياتها السنوية في 38 شهرا في أغسطس لتسجل 11.5%+ على أساس سنوي. ورغم أن التأثيرات الترسيبة لتخفيض الدعم لم تصل بعد إلى أرقام مؤشرات أسعار المستهلكين، إلا أن الاعتدال الأخير الذي طرأ على الأسعار العالمية للمواد الغذائية (انخفض مؤشر فاو لمعدلات أسعار المواد الغذائية بنسبة 3.5 % على أساس سنوي بينما انخفضت المعدلات بنسبة 3.6% على أساس شهري)، سوف يخفض تكاليف المعيشة بعض الشيء على المدى القصير، علما أن المواد الغذائية تشكل ما نسبته 40% من السلة الاستهلاكية المصرية.

وتناقضت الأوضاع الاقتصادية في لبنان مجدداً مع أوضاع الدول المذكورة أعلاه، حيث عجز مؤشر مديري المشتريات اللبناني عن بلوغ نقطة التوسع في أغسطس 2014 مسجلاً 45.5 نقطة (مقارنة مع 47.9 في يوليو). كما انكمش حجم الانتاج والطلبيات الجديدة بالتزامن مع انخفاض تكاليف الشراء وأسعار المخرجات الانتاجية. وقد يدفع ذلك مؤشرات الأسعار الاستهلاكية إلى الانخفاض خلال الشهور القليلة المقبلة، حيث يبلغ معدل التضخم على أساس سنوي حاليا 2.7%+ (أرقام يوليو).

واختتم الدكتور ويتروالد إلى القول «بعيدا عن الآفاق قصيرة الأمد، يبدو أن مخاطر التضخم تتجه إلى التصاعد في معظم دول منطقة مينا. وينطبق ذلك على الدول عالية النشاط الاقتصادي (السعودية والإمارات)، أو الدول المهددة بانخفاض أسعار صرف عملاتها (مصر). من ناحية أخرى، تعزز الشكوك المحيطة بتطورات أسعار المواد الغذائية المخاطر التي تتعرض إليها جميع دول منطقة مينا».

البورصة المصرية تفوز بجائزة أكثر البورصات الإفريقية تطوراً وابتكاراً

البورصة المصرية

اعلنت سوق الأسهم المصرية (بورصة) فوزها بجائزة أكثر البورصات تطورا وابتكارا على مستوى القارة الأفريقية وهي جائزة تمنحها مؤسسة (افريقيا انفيستور) التي توصف بانها إحدى أكبر المؤسسات المعنية بأسواق المال الأفريقية.

وقالت البورصة المصرية إنه أعلن عن الجائزة في احتفالية كبيرة تمت في بورصة نيويورك بحضور عدد كبير من أكبر المؤسسات المالية والاستثمارية في العالم والتي تدير استثمارات تقدر بتريليونات الدولارات.

ومن جانبه أعرب رئيس مجلس ادارة البورصة المصرية محمد عمران في تصريح صحفي عن فخره بالحصول على هذا التقدير الدولي الجديد مؤكدا انه جاء نتيجة لجهد متواصل خلال الفترة الأخيرة لضمان احداث نقلة نوعية في أداء السوق.

وأشار إلى أن العام الأخير شهد إطلاق عدد كبير من الآليات المتطورة مثل الصفقات ذات الحجم الكبير واعادة البيع والشراء في ذات الجلسة والجلسة الإستكشافية فيما تم مد ساعات التداول لاستيعاب الزيادة في أحجام التداول.

وأوضح أن البورصة قد اتجهت إلى تفعيل الملفات المتوقفة منذ فترة طويلة مثل صناديق المؤشرات وصانع السوق بالإضافة إلى مبكتة سوق خارج المقصورة كما حظيت حقوق المستثمرين باهتمام خاص من جانب البورصة المصرية حيث تم اطلاق قواعد جديدة للقيد والافصاح تتضمن تحسين مستويات الإفصاح والشفافية المتاحين للمستثمر.

وأكد عمران ان الاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية والاقتصادية ساعد على الغاء غالبية الإجراءات الاحترازية التي تم فرضها في فترة ما بعد ثورة يناير 2011 موضحا أن ادارة البورصة اتخذت عهدا والتزاما بعدم ايقاف التداول مهما كانت الظروف وهو ما أعطى دفعة ثقة كبيرة للمستثمرين في مناخ الاستثمار في السوق.

ولفت إلى أن هذه التطورات انعكست بشكل واضح في زيادة مستويات السيولة والتي مكنت من توفير تمويل باكثر من 10 مليارات جنيه (الدولار يساوي 7ر20 جنيه تقريبا) للشركات المصرية خلال الأشهر الأخير لمساعدتها على النمو والتوسع وتوفير المزيد من فرص العمل كما انعكس على ارتفاع مؤشرات البورصة والتي سجلت واحدا من أعلى الارتفاعات على مستوى الأسواق الناشئة والمتقدمة بنمو تجاوز 108 في المائة منذ يونيو 2013 ونحو 44 في المائة منذ بداية العام.

يذكر أن أكبر خمس بورصات افريقية دخلت في منافسة قوية على اللقب الذي يعود للبورصة المصرية للمرة الثانية بعد غياب ست سنوات الا أن لجنة التحكيم اعلنت أن حجم التطوير والانجازات التي تحققت خلال السنة الأخيرة في البورصة المصرية وفي ظل الظروف الاستثنائية التي مرت بها يستحق كل تقدير واهتمام.

مؤشر ثقة المستهلك الكويتي يسجل ثاني أكبر تراجع له منذ 2009 خلال أغسطس

افصح مركز "إيه ار إيه" للابحاث و الإستشارات في تقرير له عن هبوط مؤشر ثقة المستهلك الكويتي خلال شهر أغسطس الماضي.

حيث فقد المؤشر العام 10 نقاط بالغاً مستوى 103 نقطة خلال شهر مسجلا ثاني ادنى مستوى له في الكويت منذ 2009.

و قد اوضح التقرير أن هذا التراجع لم يكن بسبب أيه ظروف سياسية أو مالية أو إقتصادية داخل البلد حيث الأمر مستقرا بالكويت و إنما ارجع التقرير هذا الإنخفاض إلى الظروف السلبية التى تمر بها المنطقة بما فيها التطورات الإمنية فى اليمن و العراق بالإضافة إلى سوريا و لبنان.

و على الرغم من ذلك إلا أنه هناك بعض الظروف التي طرات على إقتصاد الدولة منها إستقرار سعر البترول عند 104 دولار للبرميل خلال الثلث الأول من العام الحالي و إرتفاع الفائض من الميزانية المتوقع بما يزيد عن 13 مليار دينار بالإضافى إلى نمو إجمالى الناتج المحلى خلال 2013 بنسبة 2.3%.

صندوق النقد: تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت 3.5 في المئة خلال 2014

صندوق النقد الدولي

توقع صندوق النقد الدولي تسارع النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي للكويت بنحو 3ر5 في المئة خلال العام الحالي مقارنة ب 2ر8 في المئة العام الماضي مدعوما باستمرار زيادة الاستهلاك المحلي وبعض الارتفاع في الانفاق الرأسمالي الحكومي والاستثمار الخاص.

و قال الصندوق في البيان الختامي الذي أعدته بعثته في 25 سبتمبر الجاري إثر زيارتها البلاد ونشر على الموقع الالكتروني للصندوق اليوم إن النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سوف يحقق نموا بنحو 1ر3 في المئة خلال العام الحالي.

وتناول الصندوق في بيانه الذي تضمن الاستنتاجات الاولية لتقرير سيعد لاحقا لمناقشته من قبل المجلس التنفيذي للصندوق في اطار المشاورات الدورية مع الكويت لعام 2014 ويتم إعداده بموجب المادة الرابعة من اتفاقية انشاء الصندوق أربعة محاور رئيسية تشمل المقدمة والتطورات الاقتصادية الراهنة في الكويت والتوقعات عن أداء الاقتصاد الكويتي والمخاطر التي تواجه تلك التوقعات وتحديات السياسات.

ولفت في مقدمة البيان الى زيادة نمو النشاط الاقتصادي في الكويت هذا العام 2014 حيث استمر في تحقيق فوائض مالية كبيرة في الموازنة العامة والحساب الجاري بدعم من الأسعار ومعدلات الانتاج المرتفعة للنفط.

واضاف انه على الرغم من قوة وضع المالية العامة الحالية إلا ان جمود الإنفاق العام والاعتماد على الإيرادات النفطية سلطا الضوء على مخاطر أوضاع المالية العامة موضحا ان احتواء نمو الإنفاق الجاري من خلال الحد من فاتورة الأجور والمرتبات وإصلاح نظام الدعومات تعد أمورا هامة لضمان استدامة المالية العامة.

وذكر في الوقت نفسه أن التنويع الاقتصادي سياسة ذات أولوية وتتطلب إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال وكفاءة الاستثمار العام ومعايير الحوكمة والأطر المؤسسية ورسم السياسات علاوة على تشجيع ريادة الأعمال من خلال تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لينكولن تعزز مفهوم «التنقل الذكي» في أسبوع جيتكس للتقنية 2014

سيارة لينكولن MKC 2015

اعلنت الجهة المنظمة لفعاليات أسبوع جيتكس للتقنية 2014، الحدث الأكبر لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، عن شراكتها مع علامة السيارات الفخمة لينكولن لتصبح شريك السيارات الرسمي للمعرض للعام الثاني على التوالي، وستكون سيارة لينكولن MKC 2015 الجديدة كلياً تحفة الحدث لهذا العام بتتويجها لقب السيارة الذكية الرسمية في جيتكس 2014.

وتجمع هذه السيارة الرياضية متعددة الإستخدامات الفاخرة الأولى من لينكولن، عناصر الجمالية والتصميم المتقدم والفخامة والتكنولوجيا في سيارة واحدة. وبهذا السياق قالت تريكسي لوه ميرماند، نائب الرئيس الأول في مركز دبي التجاري العالمي، الجهة المنظمة لأسبوع جيتكس للتقنية: «لدينا شراكة طويلة وناجحة للغاية مع شركة فورد موتور كومباني وعلامتها التجارية الفاخرة لينكولن. ولطالما حرصت الشركة على إطلاق منتجاتها الجديدة خلال مشاركاتها في معرض جيتكس كل عام لتساهم بذلك في إضافة عنصر مهم للغاية في المعرض التكنولوجي الرائد على مستوى المنطقة. ولم تعد السيارات الذكية والتنقل الذكي مجرد تعبيرات طنانة فحسب، ولكنها أصبحت بالتأكيد التوجه الرئيسي في المستقبل. ويسرنا أن نرحب بحضور لينكولن في معرض جيتكس 2014، وبتتويج سيارة لينكولن MKC الجديدة كليا لقب السيارة الذكية الرسمية للمعرض».

ومن جانبه قال بول أندرسون، مدير التسويق لفورد ولينكولن في الشرق الأوسط: «ترتكز علامة لينكولن على الرفاهية والترف، وتهدف فلسفة التصميم الفريدة الخاصة بنا إلى تعزيز تميزنا في هذه المنطقة، وتساهم سياراتنا المزودة بأحدث التقنيات المتطورة في إعادة صياغة معايير التنقل والترفيه والسلامة في جميع القطاعات التي نعمل بها. ويمثل معرض جيتكس بالنسبة لنا منصة مميزة نظرا للأهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع التكنولوجي لضرورة اعتماد أحدث التقنيات المتكورة والمميزات في قطاع السيارات». وأضاف بالقول: «تمثل سيارة لينكولن MKC الجديدة كلياً جوهر مشاركتنا في معرض جيتكس لهذا العام، وهو الطراز الثاني الجديد كلياً الذي تم إطلاقه من لينكولن منذ تجديد علامتها التجارية. وقد استقطبت سيارة لينكولن MKZ الجديدة كلياً في دورة العام الماضي، انتظار زوار معرض جيتكس، في حين سيلوجه الإهتمام هذا العام إلى سيارة لينكولن MKC الرياضية متعددة الاستخدامات الفاخرة والجديدة كلياً. وتمثل هذه السيارة الزاخرة بالتقنيات الحديثة خياراً رئيسياً للمشترين والباحثين عن التميز في هذه المنطقة، وتتطلع إلى الدور الذي ستساهم فيه سيارة لينكولن MKC بما يخص تقنيات قطاع السيارات ومفهوم التنقل الذكي، ودور وأهمية السيارة الذكية في المستقبل».

وتتمتع سيارة لينكولن MKC طراز العام 2015 بأحدث ميزات التكنولوجيا والسلامة والترفيه في حزمة جذابة من الناحية الجمالية لتجسد فلسفة تصميم لينكولن بشكل واضح. وهناك مجموعة كبيرة من الميزات الداخلية والخارجية ترتقي بسيارة لينكولن MKC إلى آفاق جديدة من حيث التفهير والميزات والإمكانيات ومستويات الراحة وتجربة القيادة. هذا بالإضافة إلى العديد من المزايا ووسائل الراحة التي تعزز تفوق سيارة لينكولن MKC على منافساتها ضمن فئتها.

لإطفاء خسائرها البالغة 12.9 مليون دينار

الهيئة توافق على تخفيض وزيادة رأس مال «السورية»

أعلنت الشركة الكويتية السورية (السورية) أنها قد حصلت على موافقة هيئة أسواق المال بشان تخفيض وزيادة رأس مال الشركة، حيث سيتم تخفيض رأس المال أولا من خلال إطفاء كامل الخسائر المتراكمة للشركة والبالغة 12.98 مليون دينار تقريبا كما في 30 يونيو 2014 وذلك من خلال إطفاء ما قيمته 602.28 ألف دينار تقريبا من الاحتياطي الإجباري، وإطفاء الخسائر المتبقية والبالغة نحو 12.37 ألف دينار دينار عن طريق خفض رأسمال الشركة من 30 مليون دينار لحوالي 17.63 مليون دينار.

وأضافت الشركة أنه في الخطوة الثانية ستتم زيادة رأس المال من 17.63 مليون دينار تقريبا لنحو 35.26 مليون دينار بزيادة نقدية تقدر بحوالي 17.63 مليون دينار وبنسبة زيادة قدرها 100% من رأس المال وقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

وأوضحت الشركة أنه سوف تتم مخاطبة وزارة التجارة والصناعة للحصول على موعد لانعقاد الجمعية العمومية الغير عادية، وذلك للمصادقة على اقتراحات تخفيض وزيادة رأس المال.

وكان مجلس إدارة الشركة قد قرر في اجتماعه الذي انعقد يوم الأحد الموافق 24 أغسطس 2014 تعديل قرار سابق له بحيث يتم تخفيض رأس مال الشركة بقيمة الخسائر المتراكمة أولا كما في 30 يونيو 2014، ومن ثم تتم زيادة رأس المال بعد ذلك.